



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ / ٧ / ١٩٧٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السد العالي اصاف ٩١٢ الف فدان ، ولكننا نحن الذين اصنعنا الارض القومية ، ولم نحسن استغلال الارض المستصلحة

بل لا بد من استمرار استصلاح الأرض

ان قضية الارض المستصلحة ، ومستقبلها ، هي القضية الاولى الان ، في مجال تنمية الانتاج الزراعي ، وزيادة الدخل القومي من هذا القطاع الهام ، من القطاعات التي استثمرت فيه الدولة ، الكثير من اموالها ، وعرق ابناءها . ذلك ان السد العالي ، انشء من اجل الارض الجديدة ، ومن اجل التوسع الاقنى ،

للاحقة الزيادة المطردة في عدد السكان

ويهمنى ان اذكر ، ان صحة ما انفق على جميع الاراضي المستصلحة ، حتى الان [استصلاحا وتعميرا] هو ٢٠٠ مليون جنيه .. ويدهشني السد الدهشة ان يرتفع صوت ، او تجاهر اصوات ، بوقف التوسع الاقنى في مصر لفترة ما حتى تستكمل مشروعات الارض التي تم استصلاحها ،

هذه في الواقع ، نظرة بعيدة عن العمق والدراسة ، بل هي صحيحة تشابه تلك الصيحات التي تشككت في بناء السد العالي .. ذلك انه ، لا يصح الجدل حول مبدأ استصلاح الارض ، بعد ان حاربنا حتى بيننا السد العالي وانفقنا اكثر من ٢٥٠ مليون جنيه ، لنوفر ٧٥ مليار متر مكعب . نستفيد بها في ارواء ارض جديدة ، لاخراج مزيد من القوت للانواء المتلاحقة كل عام فكاننا ننفق ٢٠ مليون جنيه ، لنوفر كل مليار من مياه النيل لزراعة ١٢٥ الف فدان ..

ولا يمكن ان نترك هذه المياه ، لتضيع عبثا ، او تتبديد بسدى ، او بفساد استعمالها ، كما حدث ، ويحدث في السنين الاخيرة .. لقد قلقتها منذ ايام في قاعة مجلس الشيوخ ، في اجتماع لجنة الزراعة والري ، اننا استقطعنا من اجود الارض الزراعية ، في السنوات

ولم تبخل الدولة بالملايين التي انفقت على السد العالي ، وفي نفس الوقت ، ومع مطلع الستينات ، اقرت خططا لاستصلاح الاراضي البور ، حتى امكنها في نهايتها ان تضم ٩١٢ الف فدان جديدة ، استصلحت على المياه السطحية والجوفية داخل وخارج الواقى ..

ونقف هنا وقفة هلمة ، ذلك ان مستقبل هذه الاراضي ، لم يتحدد من بدايتها ، وتركت الامور وفق ماتليه الظروف .. فانشئت مؤسسة جديدة لاستزراع هذه الاراضي ، في عام ١٩٦٥ اوكل اليها استلام الاراضي المستصلحة والتصرف فيها ، او استزراعها .. وعلى ضوء ما حدث من الممارسة ، تبين بدراسة التكاليف في جميع المناطق المستصلحة بالوجه البحري ، والوجه القبلي ، ان تكاليف الفدان الواحد تتراوح بين ٢٢٢ و ٢٥٦ جنيها ، وان متوسط تكاليف الفدان على مستوى الجمهورية يبلغ ٢٩٦ جنيها ..

كما وجد ان استزراع هذه الاراضي على التربة ، تبلغ تكاليفه بين الضر والفسيل والزراعة الاستصلاحية ، حتى الامام السادس [حين بلوغ الحدية] ما يناهز ٢٩٢ جنيها ، اخرى .. اي ما يعادل جملة ما انفق على الفدان من تكاليف الاستصلاح والتعمير ..



مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

الجمعات والمعاهد والمدارس ، في
السنين القادمة .. ولست أتصور أن
هذا هاملا مؤثرا في تحديد مستقبل
الأرض الجديدة !!

■ ويقول آخرون ، أن الأرض
تستنفد أموالا طائلة ، ولا تصل إلى
درجة الحدية لاستكمال مشروعاتها ،
وعلاج مشاكل الري والصرف بها ..
ولست أتصور أن الأرض في مصر ،
سواء القديمة ، أو المؤجر والموزع من
الأرض الجديدة إلا وبها مشاكل للري
والصرف أيضا ..

■ ويقول البعض الآخر ، أن
المشروعات الهندسية ، بها قصور أو
عيوب في التخطيط .. ولو سلمنا بهذا
في بعض جزئياته ، فطمل الحديث عن
مقارنة إنتاجية الأرض الموزعة على
الإرراد ، ومساحتها ٢٠٠ الف فدان
تقريبا ، بإنتاجية الأرض التي على
الذمة ولها نفس المساحة .. يفنينا عن
المزيد من القول أن مقارنة إنتاجية
الأرض في نفس المشروع الواحد ، مع
اختلاف أسلوب الإدارة ، تكون أيضا
إلغى رد على هذا التطل من المسؤولية
ليست المسألة القاء المسؤولية على
الغير ، ولا تجاهل الواقع ، والواقع اننا نضمر
كل عام في الأرض المستصلحة .. وأن
ذلك اثر في السنوات الأخيرة على خطة
التوسع الإنقى .. أفن ، فان مخرجنا
من ذلك ، لابد أن يكون بتغيير هذا
الواقع ، أن استظعنا خلعه من
جذوره .. كلنا يعلم أن أسلوب الإدارة
السليم ، والتحرر من جمودها ، هو
العامل الأول في إنتاجية الأرض . أن
كملت لها نمايلاتها من الماء والسداد ،
والتقاوى ، والخدمة في مواعيتها ..
وبمقاديرها النطية ، أعطت وريت ،
وآنت أكلها ، وأن دخلها ، ماشاب
مجتمعنا في السنين الأخيرة من تواكل
وامسال وتغيب ، كانت الخسارة

المشر الأخيرة - أكثر من ٦٠٠ الف
فدان - وبهذا أصبحت الإضافة إلى
الاقتصاد القومي سلبية على وجه اليقين
وخاصة أن التمر في إنتاجية الأرض
الجديدة ، لم يحقق اعدائه حتى الآن ..
ومن أجل ذلك ، قلنا ما أعنيه أن
أقول ، أنه مازالت أمامنا كل مياه
السد العالي للاستفادة منها في التوسع
الإنقى ، . لأن التوسع الإنقى في مصر
حصيلته النهائية حتى الآن ، بعد استنزال
الأرضي المستقطعة ، واستبعاد
الأرضي التي دبرت لها مصادر إضافية
للري قبل عام ١٩٥٩ ، حصيلة ذلك
بلا شك ، سلبية .. ولعل هذا ، يصور
مدى الخطورة التي تواجهنا من التوقف
عن استصلاح الأرض الجديدة .
ان خريطة مصر الجغرافية : سوف
تتغير باستصلاح ٢٠٠ الف فدان أخرى
في غرب الدلتا [بغرب النوبارية] ..
وبإضافة ٤٧ الف فدان بشرق الدلتا ،
[في صحراء الصالحية ، والحسينية ،
وسهل جنوب بور سعيد] .. و ٩٠٠
الف فدان جديدة على الير الشرقي لقناة
السويس .. وفي صحراء سيناء على
ساحل البحر حتى رفح .. وبإضافة
٥٠٠ الف فدان جديدة ، جنوب الوادي
في منخفض توشكة ..

ولكن !

كيف يمكن أن يصد هذا الطموح ،
وهذا الوازع القومي ، أمام الحقيقة
التي يرددنا الجبيع ، وهي أن الأرض
التي استصلحت لم تدرمنا داخل البلاد ،
ولم تسهم بقدر ما في تنمية اقتصادها
وخاصة في وقت الحرب ، وفي شدة
الحاجة !

هذه قضية أخرى ، يجب أن نواجهها
بشجاعة ،

■ يقول البعض ، أن الأرض الجديدة
في مجال العمل الوحيد لعشرات الألوف
من الزراعيين .. الذين ستخرجهم



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حصادها .. فطينا ان نبعث من
الاسلوب الأمثل ، للادارة السلمية ،
وتحرر ونحور عقولنا واهواننا من
الجمود والفرس .. وننطلق الى تحقيق
اهداف الوطن ، والا حكمنا على انفسنا
بالتكلف من اداء الواجب وحفظ الامانة
من الممكن ان نوسع قاعدة الملكية
الغربية في الارض الجديدة ، فقد اصبح
يقينا انها اسرع تطورا وانتاجا ..
وامانا التجربة الناجحة التي اتيت في
وادي التطور ،

ومن الممكن ان نحول مزارع الدولة،
في المساحات الكبيرة ، الى مشروعات
متكاملة ، زراعية ، وصناعية - تحت
اسلوب آخر لادارة الشركات ، يشترك
فيه القطاعان الخاص والعام .. لاند
لنا ان نقبل ذلك ، بعد عشر سنوات
كاملة ، لم تستطع أجهزة الدولة فيها
ان تطور نفسها ،

كذلك من الممكن ان نضم مساحات
اخرى الى المجمعات الصناعية الزراعية
القطبية ، لتدعيم انتاجها ، وتوسيع
نشاطها .. ولنا في ذلك ، تجربة في
ضم بعض الاراضي الى المجمع الزراعي
الصناعي بجانكيز ، وامانا طلب شركة
السكر بكمون ابو ، لوضع بعض
المساحات تحت تصرفها ، لزراعتها
بغصب السكر ،

كل ذلك ممكن ، وكل ذلك مستطاع ،
واخيرا ، لقد بنى رجال مصر السد
الغلي ، وبنى رجال مصر قلعة رائعة
للصناعة ، وولييون فدان جديدة
مستصلحة ، وجسور العبور الى النصر
والحرية .. فكيف لا يبنون الزراعة
الحديثة العلمية المتطورة ؟ ■

عبد العظيم أبو العطا